

تقرير

«أدلة نتياهو» مسلمات لقبول التصعيد والحرب!

أعجب ما في قضية

اختفاء المستوطنين

الثلاثة التوظيف الإسرائيلي

لها! بعد 10 أيام من حملة

البحث المستمرة عنهم

سيقدم بنيامين نتياهو

أدلته على مسؤولية

«حماس»

علي حيدر

بعد عشرة أيام على تحديد تل أبيب وجهة الاتهام، وإصدار الحكم وتنفيذه، وعد رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتياهو، بتقديم «أدلة» وصفها بأنها «لا لبس فيها»، وقال خلال جلسة الحكومة الأسبوعية، إن هذه الأدلة

«ستكون مكشوفة أمام العالم خلال المدة القريبة». منذ الآن حدد نتياهو، للآخرين، كيفية التعامل مع هذه الأدلة، وأن عليهم التسليم بها كما أنها حقائق مطلقة. على الأساس نفسه رأى أن ما سيقدمه «اختبار لمحمود عباس بشأن استعداده لتفكيك الشراكة مع حماس». ويكشف موقف نتياهو أنه يريد وضع قيادة السلطة أمام خيارين: إما تبني الموقف الذي يحقق الهدف السياسي للحملة العسكرية في الضفة المحتلة، والمتمثل في فك المصالحة بين «فتح» و«حماس». الخيار الثاني رفض «الأدلة الإسرائيلية»، وهو ما سيسمح له (نتياهو) اتخاذ هذا الموقف مبرراً إضافياً لاتهام السلطة بالتعاطف وتأييد الذين نفذوا عملية الأسر.

في الإطّار، هاتف رئيس الوزراء الإسرائيلي، الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، ليؤكد له أن لدى تل أبيب معلومات تؤكد ضلوع «حماس» في أسر المستوطنين الثلاثة. لجهة

تنفيذ عملية أسر على الحدود مع القطاع، وذلك بعدما ثبت لدى الاحتلال أن الفصائل تخطط لتنفيذ عملية من هذا النوع.

ضمن هذا الإطار، رأى المعلق الأمني في موقع «واي نت»، رون بن يشاي، أن هناك ثلاثة أسباب تجعل العملية العسكرية ضد غزة تقترب أكثر من أي وقت مضى. «وهي إطلاق الصواريخ اليومية، والضائقة التي تعيشها حماس، والحاجة الإسرائيلية إلى ترميم قدرة الردع بعدما تآكلت أخيراً في عملية عمود السحاب»، في ما يتعلق بالسبب الأخير، ينقل بن يشاي عن ضباط في هيئة الأركان قولهم إن الجيش يجهز نفسه لعملية قصيرة «لكنها الأكثر تدميراً». ويضيف المعلق العسكري: «الجيش سيحاول تدمير البنية التحتية للصواريخ في غزة، كما سيواصل ضغطه في الضفة». وبرغم الأوضاع السائدة في المنطقة العربية ودفعت القضية الفلسطينية

الضحايا الفلسطينيين الذين سقطوا على أيدي جيشه تحت ذريعة البحث عن المستوطنين، قارب نتياهو هذه الأحداث كما أنها «أضرار جانبية» يمكن أن تحدث في كل عملية عسكرية بهذا الحجم.

بالتوازي مع ذلك، يرتفع منسوب الحديث في الساحة الإسرائيلية عن إمكانية اتساع نطاق الحملة العسكرية اتجاه قطاع غزة، وذلك انطلاقاً من أن كلا من الطرفين، الإسرائيلي والفلسطيني، لديه أسبابه لمواجهة عسكرية. أولاً، يسود نوع من التقديرات والمخاوف إزاء إمكانية لجوء فصائل المقاومة في غزة إلى الرد على الحملة الواسعة في الضفة. في المقابل، تتفشى تقديرات أخرى بأن الإسرائيلي بات يحتاج إلى إعادة تعزيز قدرة الردع في مقابل المقاومة، وخاصة بعد عمليات إطلاق الصواريخ التي تتساقط من حين إلى آخر في المستوطنات. أيضاً يرجح أن يكون منسوب المخاوف ارتفع لجهة

السلطة وإسرائيل: كباش الانتفاضة

عروبة عمان

مؤشرا على حالة ثورية منظمّة. الرأي نفسه يؤكده المحلل السياسي عادل سمارة، الذي قال: «الحراك الشعبي لا يتخذ خطأ مستقيماً. فما حدث في رام الله اليوم رد طبيعي وفوري من الشباب على تقاعس شرطة رام الله، التي لم تكن تبعد بضعة أمتار عن مكان جنود الاحتلال». أما عن احتمال اتساع دائرة المواجهات، فيؤكد سمارة لـ«الأخبار» أن «التحوّلات العربية وولادة أنظمة معادية للقضية الفلسطينية، تخفض سقف الحالة الثورية».

قياساً إلى ما جرى قبل السور الواقعي، أي قبل 12 عاماً، فإن ما يفعله الجيش الإسرائيلي هذه الأيام يحاكي احتلاله سابقاً مدن الضفة ومخيماتها كافة، لكن هذا الوضع لم يقد الفلسطينيين حالياً إلى هبة كبيرة، وهنا يبرز التساؤل عن دور السلطة ورئيسها في منع ذلك. الواضح أن حالة الفتور الشعبي جاءت نتيجة سياسة التنسيق الأمني التي تنتهجها رام الله، على المستوى السياسي، الحكومات المتعاقبة رهنت استمرار رواتب الموظفين بانتعاشهم السياسية، وقربهم من حركة «فتح»، وبالتحديد خطّ الحمايم الذي يرفض استخدام السلاح في وجه إسرائيل. وتشير تقارير حقوقية إلى أن

استشهد فلسطينيان أمس من جراء حملة الجيش الإسرائيلي الكبيرة التي حصدت 4 شهداء وأكثر من 340 أسيراً من بينهم 50 محرراً في صفقة 2012، وهي الحملة الأكبر منذ عملية السور الواقعي عام 2002، من حيث اتساع النطاق واساليب الاقتحام والتفتيش. وشيع الفلسطينيون كلا من الشاب محمد الطريفي (30 عاماً)، وأحمد فحموي (27 عاماً) في مدينتي نابلس ورام الله، كما سجل في اليوم نفسه اعتقال الاحتلال أربع نسوة من عائلة اغبارية في جنين (شمال)، وهم أم وابنتها وزوجة ابنها، فضلاً عن 34 مواطناً آخرين في مدن أخرى.

هذه التطورات الدراماتيكية، ولا سيما في رام الله أمس، خلقت حالة من الاشتباك العفوي وغير المنظم بين قوات الاحتلال والشبان من جانب، والشباب وشرطة المدينة التابعة للسلطة من جانب آخر، وذلك في ساعات متأخرة من الليل. الجانب الأخير من الاشتباك يكشف عن وجه غير مألوف للمدينة، التي تعدّ عاصمة النقل السياسي لبرنامج رئيس السلطة محمود عباس، لكنه (الاشتباك مع السلطة) ليس



في وداع الشهيد محمد الطريفي في رام الله أمس (عصام الريماوي - إي بي إيه)

أمس وصرحت بأنها تجري اتصالات مكثفة لعقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن الدولي، وذلك «لوضع حد للعدوان الإسرائيلي وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني».

برغم ذلك، فكل المعطيات السابقة تشي بأن محمود عباس حازم في قراره منع العودة إلى «زمن الانتفاضة المدمر»، كما عبّر عنه قبل أيام، وهذا يجعل فكرة نشوب انتفاضة جديدة في وجه التنسيق الأمني أو الاحتلال صعبة حالياً، برغم كل الضغط الإسرائيلي، وهو ما يؤكده المحلل السياسي نشأت الأقطش، الذي قال: «نحن على مفترق طرق الآن. فوجود الاحتلال في الضفة لم يعد مقبولاً، كما أن وضعيّة السلطة بصفتها دولة غير عضو في الأمم المتحدة تسحب مبررات بقاء الاحتلال». يضيف الأقطش لـ«الأخبار»: «الاحتلال حاول استثارة حماس والجهاد الإسلامي لتفجير الأوضاع، لكن فصائل المقاومة لم تنجر إلى مربعه، لذا ستجد إسرائيل نفسها في نهاية المطاف مضطرة إلى الانسحاب إلى ما وراء الجدار»، إلا إن قررت خوض عملية عسكرية كبيرة في غزة، وهو ما يعني معادلة جديدة سترجح كفتها لأحد الطرفين.

بمراجعة نهجه والحفاظ على الإنسان الفلسطيني بدلا من قتله، متوقفاً في الوقت نفسه تصاعد وتيرة العدوان الإسرائيلي في الضفة وغزة.

أكثر ما فعلته الرئاسة منذ مضي 10 أيام على الحملة الإسرائيلية، هو تكرار إعلانها أن من مصلحتها عودة المستوطنين المفقودين، لكنها استدركت

التنسيق مع الاحتلال بكل جوانبه أودى بحياة أكثر من 65 فلسطينياً منذ انطلاق المفاوضات في تموز الماضي. هنا يتوقع القيادي في حركة الجهاد الإسلامي، خضر حبيب، أن «الانتفاضة أتية لا محالة في ظل حيايد السلطة عن الأجندة الوطنية». وطالب حبيب عبر «الأخبار»، الرئيس عباس،

«شهداء الإعداد»: ضربة حصار المقاومة

عزّة - أحمد هادي

أن رجل الدفاع المدني استشهد جراء استنشاقيه غازاً سائماً.

ولا يخفى على المتابعين أن المقاومة في غزة تعاني نقصاً شديداً وملحوظاً في الإمكانيات التي كانت تهرب عبر الأنفاق الحدودية جراء إغلاق الجيش المصري معظم تلك الأنفاق وتشديده الأمني على حرية الحركة في سيناء، ما حداً بالفصائل إلى العودة، أو زيادة، أساليب التصنيع المحلية التي كانت فاتورتها عالية بسبب الأخطاء الناجمة عن انقطاع لسنوات عن هذه الأساليب، ونتيجة الاعتماد على السلاح المصنوع دولياً.

في هذا السياق، راجعت «الأخبار» قائداً ميدانياً في كتائب القسام يدعى أبو حمزة، الذي أكد أن المقاومين يتخذون احتياطات عالية خلال تصنيع المواد المتفجرة، «لكن لا أحد يضمن ألا تحدث أعطاب أو خلل فني كانهج الصواعق، ما يودي بحياة القائمين على التصنيع».

أثارت حادثة استشهاد 5 مقاومين داخل نفق في قطاع غزة بتبعون لكتائب القسام، الذراع العسكرية لحركة «حماس»، الخميس الماضي، جدلاً واسعاً عن ماهية الأخطاء الفنية التي تودي كل شهر بعدد من الشهداء، وذلك في ظل ظروف غامضة تترافق مع الاستعدادات المكثفة للمقاومة لمواجهة التهديدات الإسرائيلية المتواصلة بشن عدوان على قطاع غزة.

عن الانفجار الأخير لمحت مصادر في المقاومة إلى أن ما جرى هو انفجار لعبوة داخل أحد أنفاق المقاومة الواقعة على الحدود الشرقية لغزة، علماً أن التحقيق لا يزال جارياً كما أفادت مصادر أخرى من «القسام» لـ«الأخبار». الحادث نتج منه استشهاد خمسة مقاومين إضافة إلى أحد رجال الدفاع المدني الذي حاول انتشال الجثث، لكن المصادر الطبية ذكرت

المقبلة حرجة وتتطلب منا كثيراً من الاحتياطات العسكرية».

أما المتحدث باسم لجان المقاومة الشعبية، أبو مجاهد، فشدّد على أن المقاومة لم تنخل يوماً عن التصنيع المحلي، مع ما كانت تهربه عبر الأنفاق التي أوضح أن إغلاقها أثر سلبيًا على الكم والنوع. وقال لـ«الأخبار»: «التصنيع المحلي أثبت جدارته في مقارعة الاحتلال طوال الانتفاضة، بل وصلت صواريخنا المحلية، قبل دخول الجراد، إلى مدى لم يتوقعه الإسرائيلي»، لافتاً إلى أن دور هؤلاء الشهداء سيُريان على المدى القريب. وجاوز عدد المقاومين الذين راحوا ضحية الفصائل كافة منذ بداية العام الجاري، فضلاً عن عشرات الإصابات. وإن جرى اعتماد مصطلح «شهداء الإعداد» وتبني الفصائل أولئك المقاومين، فهي تحدث أماً ومأساة كبيرين على حياة أسرهم،

كما تفتح عيون أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية على أماكن الأنفاق ومتابعة تقنيات المقاومة المحلية وغيرها.

الخبر في الشؤون العسكري، اللواء واصف عريقات، يرى أن انسداد الأنفاق أثر سلبياً في عمل المقاومة في غزة، لكنه يعتقد أن الأخيرة لا يمكن أن تحصر خياراتها في سبيل واحد من أجل جلب السلاح. وقال لـ«الأخبار»: «لا أتوقع أن تكون الملاحقة الأمنية في سيناء سبباً مباشراً وراء اتجاه الفصائل إلى التصنيع المحلي».

يذكر أن الفصائل كانت تعتمد في بداية الانتفاضة المسلحة على شراء السلاح من تجار إسرائيليين يهربونه بأسعار كبيرة. كذلك من اللافت أن هناك انفجارات داخلية تهب قطاع غزة بين حين وآخر، وترجعها الجهات الأمنية والإعلامية إلى حوادث غامضة أو أخرى تتعلق بالتدريب الميداني والتجارب لعناصر المقاومة.